



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

# تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

## تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي

## ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 التطورات المالية

على صعيد الأوضاع المالية، كان لاستخدام السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية أثراً بالغ الأهمية في التخفيف من حدة التداعيات الناتجة عن الوباء على العديد من الأفراد والشركات وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والفقراء ومحدودي الدخل، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الوباء مثل قطاعات السياحة والطيران والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة. كما لعبت تدخلات المالية العامة دوراً مهماً في الإبقاء على الوظائف في بعض الدول العربية لاسيما تلك التي يتوفر لديها حافز مالي ملائم.

بيد أن تدخلات السياسة المالية التوسعية التي تم تبنيها نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة المُجمعة للدول العربية ليصل إلى 11.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بعد أن كانت الدول العربية قد نجحت في السنوات السابقة في احتواء العجزات في المالية العامة انخفضت على إثره نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4 في المائة في عام 2019 بما يعكس جهود الحكومات العربية في السنوات السابقة لتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية.

من ثم شكّل عام 2020 نقطة تحول في مسارات المالية العامة في العديد من الدول العربية وأثر سلباً على مستويات العجزات وعلى نسب المديونيات العامة وهو ما سينعكس على توجهات أوضاع المالية العامة في العديد من الدول العربية خلال أفق التوقع. فعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى تبني سياسات مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي، سوف يتعين على الدول العربية تسريع وتيرة ترشيد الإنفاق العام مع التركيز على تدخلات انتقائية للإنفاق داعمة للنمو الاقتصادي يأتي على رأس دعم مستويات البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص، فيما سيتواصل خلال العام الجاري والمقبل العمل على ترشيد الإنفاق الجاري لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق على الأجور الحكومية ومواصلة العمل على إصلاح نظم الدعم وترشيده من خلال الاستهداف الدقيق للمستحقين.

كما ستلعب رقمنة المالية العامة كذلك دوراً مهماً في زيادة مستويات القاعدة الضريبية والتحصيل الضريبي وترشيد الإنفاق العام وزيادة مستويات كفاءة الخدمات العامة. بناءً على ما سبق، من المتوقع تراجع مستويات العجز في الموازنة المُجمعة للدول العربية ليصل إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري في ظل التوقعات بتحسين مستويات الإيرادات الكلية بشقيها النفطي والضربي في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط وتعافي الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول، وتواصل الإصلاحات الهادفة إلى زيادة وتنويع الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام وتركيزه على دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنفاق الصحي.

### 1. الدول العربية المصدرة للنفط

في المحصلة ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة المُجمعة لدول المجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.4 في المائة في عام 2019 إلى 12.7 في المائة خلال عام 2020 بما يفرض ضغوطات على موازنات دول المجموعة خلال أفق التوقع للتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة لأوضاع المالية العامة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع تحسن نسبي لأوضاع الموازنات العامة لدول المجموعة في ضوء الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 23 في المائة في عام 2021 وهو ما سيدعم الإيرادات النفطية. كما ستدعم مسارات التعافي الاقتصادي التدريجية الإيرادات غير النفطية في عدد من دول

تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط بعدد من الصدمات التي انعكست بشكل ملموس على أوضاع المالية العامة. فمن جهة أدى انتشار جائحة وباء كوفيد-19 إلى تراجع كبير للنشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي بما أثر على أوضاع المالية العامة وفرض على هذه الدول ضغوطات في مجال الإنفاق العام لتمويل حزم التحفيز للتخفيف من أثر الجائحة ودعم التعافي. ومن جهة أخرى شهدت بعض دول المجموعة تطورات داخلية غير مواتية زادت من حجم من التحديات التي تواجه إدارة المالية العامة.

## التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية<sup>(1)</sup>، تأثرت أوضاع المالية العامة في بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 على صعيد جانبي الموازنة العامة حيث شهدت الإيرادات لا سيما النفطية منها تراجعاً لتغطي ما يقل عن 84 في المائة فقط من جانب واحد من جوانب النفقات العامة ممثلاً في تعويضات العاملين، إلا أن التحسن المسجل على صعيد الإيرادات غير النفطية قد ساهم في تعويض جانب كبير من هذا التراجع من جهة، كما مكن الحكومة من جهة أخرى من تبني سياسات تحفيزية لمواجهة التداعيات الناتجة عن الجائحة<sup>(2)</sup>. كمحصلة للتطورات الناتجة عن الجائحة سجل مستوى الإيرادات العامة تراجعاً بنسبة تقارب 17 في المائة، في حين سجلت النفقات العامة ارتفاعاً محدوداً بنسبة 1 في المائة في ظل الالتزام بسقف الانفاق المحدد في الموازنة. بالتالي بلغ العجز المسجل في الموازنة العامة في عام 2020 نحو 298 مليار ريال بما يمثل 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم خلال أزمة كوفيد-19 وتبعاتها التي لاتزال تعاني منها الاقتصادات العالمية وحالة عدم اليقين من حدوث موجة ثانية، تُظهر ميزانية عام 2021 وتقديرات المدى المتوسط نظرة أكثر تفاؤلاً، وتؤكد على توفير كافة السبل للتعامل مع الأزمة، واستعادة وتيرة الانطلاقة الاقتصادية، وتدعيم الجانب الاجتماعي والخدمات الأساسية، وتحفيز وتمكين القطاع الخاص، مع الحفاظ على استدامة أوضاع المالية العامة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل، والاستمرار في جهود تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021 وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" وبحيث يتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية الطارئة خلال عام 2021 حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة،

المجموعة. كما ستعمل الإصلاحات المطبقة على صعيد المالية العامة خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على احتواء عجز الموازنة المُجمعة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط عند مستويات تقارب 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021.

## دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثرت الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جراء انخفاض الأسعار العالمية للنفط والتدابير الاحترازية التي تم تبنيها لمكافحة الفيروس وهو ما أدى إلى انخفاض في مستوى الإيرادات العامة بنسبة تقدر بنحو 12 في المائة، فيما خفف اتجاه عدد من دول المجموعة إلى زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة والإصلاحات الضريبية المنفذة خلال السنوات السابقة من تأثير هذه التطورات على الإيرادات الكلية في بعض دول المجموعة خلال عام 2020.

كذلك ورغم حزم التحفيز المالي السخية التي حرصت حكومات هذه الدول على تبنيها للإسراع باحتواء التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19، إلا أنها حرصت في المقابل على ترشيد ملحوظ للإنفاق العام خاصة فيما يتعلق بالإنفاق التشغيلي وركزت على أوجه الإنفاق الخاص ذات الأثر الأكبر على تحفيز نشاط القطاع الخاص على غرار الإسراع بدفع مستحقات القطاع الخاص المستحقة على الحكومة، وتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي.

في المحصلة، ارتفع عجز الموازنة العامة المُجمعة لدول المجموعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 11.8 في المائة في عام 2020.

تركز دول المجموعة خلال أفق التوقع وبدرجة رئيسة على مواصلة إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تحقيق الانضباط المالي والتحول باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام من شأنها العمل على خفض مستويات العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 7.3 في المائة في عام 2021.

<sup>2</sup> وزارة المالية، السعودية، (2021). "بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021".

<sup>1</sup> وزارة المالية والبنك المركزي السعودي، (2021). السعودية، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

المحافظة على رصيد الاحتياطيات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية عام 2020 عند 280 مليار ريال في عام 2021، ونحو 265 مليار ريال في عام 2022.

جدول رقم (1)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: السعودية

الإصلاحات الإيرادات العامة	الاستمرار في تنمية وزيادة تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي من خلال: ✓ مواصلة تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه. ✓ مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة وحتى الوصول إلى الأسعار المرجعية. ✓ تطبيق الضرائب الانتقائية، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020. ✓ زيادة الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في 20 يونيو من عام 2020. ✓ إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضرريبة التصرفات العقارية بنسبة 5 في المائة من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من عام 2020.
الإصلاحات النفقات العامة	✓ المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات لعام 2021 والمدى المتوسط المخطط لها سابقاً في ميزانية عام 2020 بالتركيز على أولويات الإنفاق.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات من خلال المحافظة على استقرار المالية العامة والاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل. ✓ استمرار جهود الحكومة في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الانضباط المالي حيث تستهدف خفض عجز الميزانية بشكل تدريجي على المدى المتوسط.
إصلاحات إدارة الدين العام	✓ تألية الاحتياجات التمويلية عن طريق سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية. ✓ تركيز استراتيجية الدين العام على إصدار أدوات الدين في السوقين المحلي والخارجي مع التركيز على تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية. ✓ السعي للوصول إلى أسواق الدين العالمية ضمن استراتيجية لإدارة المخاطر والحصول على تسعيرات عادلة لإصدارات الدين العام. ✓ البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل. ✓ ضمان بقاء معدلات الدين العام عند المعدلات الآمنة وللمحافظة على الاستدامة المالية رغم تعديل سقف الدين العام من 30 في المائة إلى 50 في المائة على المدى المتوسط.

وزارة المالية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في الإمارات، ركزت موازنة عام 2020 بشكل أساسي على توفير الدعم المالي لحزم التحفيز والإجراءات التي تم تبنيها لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة وباء كوفيد-19 ودعم الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي شهدت فيه الإيرادات العامة تراجعاً يُعزى من جهة إلى انخفاض الإيرادات النفطية بما يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، ومن جهة أخرى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش مستويات النشاط

كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص. كما تستمر الجهود خلال العام الجاري وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام.

من المتوقع في عام 2021 أن تسهم جهود الإصلاح المالي في تعزيز مستوى الإيرادات التي من المتوقع أن تصل إلى 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3 في المائة مقارنة بمستوى الإيرادات المتوقعة لعام 2020، فيما يتوقع تواصل ارتفاعها إلى مستوى 864 مليار ريال العام المقبل. في المقابل، يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية عام 2021 بنحو 990 مليار ريال منخفضاً عن المتوقع للعام 2020 بنسبة 7.3 في المائة بما يشكل نحو 34.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق. تشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2021 والمدى المتوسط مواصلة الصرف على برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى المتضمنة في رؤية المملكة لعام 2020 وعلى برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية<sup>3</sup>.

بناء عليه، من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية في نهاية العام المالي 2021 إلى 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى نحو 3.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022. يأتي ذلك استكمالاً للجهود الحكومية لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الاستدامة. كما يتوقع أن تستمر الحكومة في إتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين العام، والسحب من الاحتياطيات الحكومية لتمويل العجز الحكومي.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 937 مليار ريال أي حوالي 32.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 وأن يواصل الارتفاع إلى نحو 1,013 مليار ريال في نهاية عام 2022 أي ما نسبته 33.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ عن السقف المحدد للدين العام عند مستوى 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع أن يتم

<sup>3</sup> وزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

- إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تطوير النظام الآلي لإعداد الميزانية. ✓ الربط الإلكتروني مع نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (نظام بياناتي) -إنشاء قاعدة بيانات متكاملة مرتبطة بكافة الجهات الاتحادية. ✓ عقد مؤتمرات دولية للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في المجال المالي. ✓ عقد ندوات محلية للتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية.
---------------------------------	--

المصدر: وزارة المالية، الإمارات، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في قطر، تتضمن الموازنة العامة للعام الجاري إيرادات كلية تقدر بنحو 194 مليار ريال مقابل 211 مليار ريال للإيرادات المقدرة لعام 2020، تمثل من بينها إيرادات النفط نحو 80 في المائة. بُنيت تقديرات الموازنة لعام 2021 على أساس سعر لبرميل النفط يبلغ 40 دولار للبرميل. في ظل الفرضيات المتوقعة لسعر برميل النفط المتوقع لعام 2020 المُتبنية في إطار هذا التقرير بما يتراوح بين 50 إلى 55 دولار للبرميل، من المتوقع خلال عام 2021 ارتفاع مستوى الإيرادات الكلية الفعلية مقارنة بالمستوى المتضمن في تقديرات الموازنة.

في المقابل، بلغت تقديرات النفقات نحو 195 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.4 في المائة مقابل النفقات المقدرة لعام 2020 بما يعكس الاتجاه النزولي للنفقات بعد استكمال العديد من المشاريع للاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 وتطبيق عدد من الإصلاحات على صعيد الإنفاق العام. بناءً على ما سبق، من المتوقع تسجيل الموازنة لعجز يُقدر بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل فائض متواضع بنسبة 0.1 في المائة من الناتج العام الماضي.

#### جدول رقم (3)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: قطر

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تسعى الدولة إلى رفع مستويات تحصيل الإيرادات غير النفطية، من خلال: - تعزيز التنوع الاقتصادي. - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ ترشيد الإنفاق الحكومي مع رفع كفاءة القطاع العام.
- إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تركز الدولة على تطبيق مبدأ التخطيط متوسط المدى للموازنة العامة. ✓ دعم المبادرات لتطوير بيئة الأعمال ليمتد تعزيز دور القطاع الخاص، وذلك لمشاركته في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- إصلاحات إدارة الدين العام	✓ تحديث وتطوير أنظمة إدارة الدين العام بالوزارة ✓ دعم واستقطاب موظفين ذوي كفاءة.

المصدر: مصرف قطر المركزي، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

الاقتصادي بنسبة 6 في المائة. ووفق التقديرات الأولية للموازنة المُجمعة للدولة (الموازنة الاتحادية وموازنات الإمارات المختلفة) لعام 2020 من المتوقع تحقيق عجز في الميزانية المُجمعة بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لعام 2021، فقد تم اعتماد الموازنة الاتحادية (التي تمثل نحو 15 في المائة من إجمالي الموازنة المُجمعة وموازنات إمارات الدولة المختلفة) باعتمادات تقدر بنحو 58 مليار درهم مقابل 61.35 مليار درهم للاعتمادات التي كانت مرصودة لعام 2020 التي مثلت أكبر موازنة تم تبنيها منذ قيام الدولة.

من بين أهم التطورات ذات العلاقة بإصلاحات إدارة المالية العامة في الإمارات اعتماد مجلس الوزراء استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية (2021-2023)، انسجاماً مع التوجه الحالي لحكومة دولة الإمارات الذي يهدف إلى تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية وتحقيق الاستدامة المالية وبناء اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار. تمثل هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً لتحفيز القطاع المالي والمصرفي بالدولة من خلال تعزيز محفظة جهاز الإمارات للاستثمار، وتأسيس سوق سندات بالعملة المحلية، وتوفير بدائل تمويلية. تهدف الاستراتيجية إلى(4):

- دعم وتطوير سوق مالية عالية الكفاءة في الدولة.
- تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية الحكومية التي يقرها مجلس الوزراء.
- تنويع السوق المالية الأولية والثانوية في الدولة.
- دعم تطبيق السياسة النقدية للمصرف المركزي.
- تغطية الضمانات المالية التي أصدرتها الحكومة.

#### جدول رقم (2)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الإمارات

- إصلاحات الإنفاق العام	✓ إدارة الموارد المالية بكفاءة وجودة عالية ✓ ضبط النفقات وترشيد المصروفات وزيادة الكفاءة التشغيلية. ✓ إعادة تقييم الأنشطة والبرامج. ✓ إعادة ترتيب الأولويات بشأن النفقات العامة ✓ تطوير الأنظمة المالية الاتحادية ✓ عقد ورش عمل تدريبية للجهات الاتحادية لاطلاعهم على القوانين والتشريعات المالية.
-------------------------	---

<sup>4</sup> البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (2021). "استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية".

✓ توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية.	
✓ قامت الحكومة بتعديل تشريعي على قانون صندوق احتياطي الأجيال القادمة يقضي بعدم التحويل للصندوق في السنوات التي تحقق عجزاً مالياً واسترجاع قيمة التحويلات المنفذة خلال السنتين الماليين الماضيتين. ✓ العمل على إصدار قرارات بالإصلاحات المالية التي لا تتطلب تشريعات. ✓ بيع أصول الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال لدعم السيولة. ✓ إجراءات لوقف السحوبات المباشرة من صندوق الاحتياطي العام.	- إصلاحات إدارة الموازنة العامة
✓ العمل على إصدار قانون جديد للدين العام. ✓ توسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة.	- إصلاحات إدارة الدين العام

المصدر: وزارة المالية، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في عُمان، نتج عن جائحة كوفيد-19 تراجع الإيرادات المالية على المدى المتوسط بما أسفر عن عجز سنوي بلغ في المتوسط ما لا يقل عن 5 مليارات ريال عُماني. بهدف التحكم في التأثير السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والتداعيات الناتجة عن الجائحة وإدارة المخاطر المرتبطة بهما، تم في شهر نوفمبر 2020 تبني خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي تستند إلى خمس ركائز أساسية بما يشمل<sup>(6)</sup>:

- (1) دعم النمو الاقتصادي.
- (2) تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية.
- (3) رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.
- (4) تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.
- (5) رفع كفاءة إدارة المالية العامة.

يشمل كل محور من هذه المحاور على عدد من المبادرات التي ستطبق خلال الفترة (2020-2024) بما يساعد على تحقيق الاستدامة المالية في نهاية هذه الفترة. تشير التوقعات إلى أن الأثر المالي لتطبيق المبادرات الواردة في هذه الخطة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بشكل تدريجي ليصل إلى حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

كذلك من المتوقع زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات لتسجل 34 في المائة في عام 2021 مقابل 21 في المائة في عام 2020، بما سيساعد على انخفاض العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المائة في عام 2021، مقابل 16

في الكويت، من المتوقع في إطار موازنة عام 2021 (لفترة من 1 أبريل 2021 إلى 30 مارس 2022) تحقيق إيرادات بقيمة 10.9 مليار دينار بزيادة تقدر بنحو 45.6 في المائة للإيرادات المسجلة العام الماضي، تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 83 في المائة.

فيما يتوقع أن تسجل النفقات العامة نحو 23 مليار دينار بارتفاع مُقدر بنحو 6.9 في المائة مقارنة بالنفقات العامة المسجلة العام الماضي يمثل من بينها الإنفاق على الرواتب والإعانات نحو 71.6 في المائة، والمصروفات الرأسمالية نحو 15 في المائة.

بذلك من المتوقع تسجيل عجز بحدود 12.1 مليار دينار بانخفاض نسبته 13.8 في المائة مقارنة بالعجز المسجل العام الماضي المُقدر بنحو 14 مليار دينار كويتي<sup>(5)</sup>.

من بين أهم التطورات التي شهدتها الأوضاع المالية الانخفاض المسجل في رصيد صندوق الاحتياطي العام خلال السنوات السابقة لدعم السيولة لتغطية النفقات العامة، وهو ما تطلب عدد من الإصلاحات المالية من بينها ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق العام، واحتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات العاملين)، وإعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي، إضافة إلى توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية.

من جانب آخر، تشمل إصلاحات إدارة الدين العام خلال أفق التوقع العمل على إصدار قانون جديد للدين العام وتوسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة.

#### جدول رقم (4)

##### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الكويت

✓ العمل على تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة. ✓ إصدار ضريبة موحدة بنسبة 10 في المائة على صافي أرباح الشركات والمؤسسات. ✓ إعادة تسعير الخدمات والمرافق الحكومية. ✓ توصيات لإقرار تشريعات مالية وتنويع مصادر الدخل.	- إصلاحات الإيرادات العامة
✓ ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق العام. ✓ احتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات العاملين). ✓ إعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي.	- إصلاحات الإنفاق العام

<sup>6</sup> وزارة المالية، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

<sup>5</sup> وزارة المالية، الكويت، (2021). "موازنة عام 2021".

(الإجمالي)، مقابل 13.5 مليار دينار في عام 2019 (94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

رغم الظروف المالية والاقتصادية والصحية التي مرت بها البحرين والعالم أجمع التي أثرت سلباً على الأوضاع المالية، تبقى مملكة البحرين ملتزمة بتنفيذ برنامج التوازن المالي لضمان الاستدامة المالية في الأجل المتوسط بالإضافة إلى دراسة وضع تصورات إضافية لتنمية الإيرادات غير النفطية وتخفيض المصروفات خلال العامين الماليين (2021 - 2022) لتقليل العجز بشكل تدريجي. تمثل أكبر إنجاز تم تحقيقه في هذا الصدد في الموافقة على خطة تنمية الإيرادات العامة من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي، حيث تشمل الخطة على عدد من المبادرات التي من شأنها تطوير وتنمية الإيرادات العامة على مرحلتين متتاليتين. أما فيما يتعلق بالمصروفات العامة، فقد تم تخفيض المصروفات الإدارية التشغيلية للوزارات والجهات الحكومية بنسبة 30 في المائة وذلك مقابل اعتماد ميزانية مستجدة للتعامل مع المصروفات الطارئة المرتبطة بوباء كوفيد-19 ليتم من خلالها صرف المصروفات الطارئة في المجالات الطبية واللوجستية والتوعوية.

من المتوقع استعادة الإيرادات العامة خلال أفق التوسع بالارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، ومن التحسن المتوقع في إيرادات ضريبة القيمة المضافة في ظل التوقعات بتحسن النشاط الاقتصادي لترتفع إلى نحو 2.29 مليار دينار وفق تقديرات الموازنة للعام الجاري، وتواصل ارتفاعها إلى 2.34 مليار دينار العام المقبل. فيما يتوقع الاتجاه النزولي للنفقات العامة في إطار الإصلاحات المتبناة لترشيد الإنفاق العام لتسجل وفق تقديرات موازنتي عامي 2021 و2022 نحو 3.56 و3.48 مليار دينار على التوالي.

استناداً إلى تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام الجاري والمقبل من المتوقع تراجع مستويات عجز الموازنة العامة للناتج إلى 9.3 و7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، واستمرار مستويات الدين العام للناتج المحلي الإجمالي عند

في المائة في عام 2020. جدير بالذكر أن هذه المبادرات تشمل تأسيس "شركة تنمية طاقة عُمان بهدف اتباع الممارسات العالمية لإدارة الأصول وثروات الدولية بما يساعد على تنمية القطاع النفطي وتوفير الموارد اللازمة لتغطية نفقاته بدون الاعتماد على الموازنة العامة.

#### جدول رقم (5)

#### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: عُمان

- إصلاحات الإيرادات العامة	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدءاً من شهر أبريل 2021.</li> <li>✓ تعزيز الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي.</li> <li>✓ تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية.</li> <li>✓ دراسة تطبيق ضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع ومن المتوقع تطبيقها بداية من عام 2022.</li> </ul>
- إصلاحات الإنفاق العام	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ مراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الإنفاق.</li> <li>✓ الشراء الاستراتيجي الموحد.</li> <li>✓ رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي.</li> <li>✓ إعادة توجيه دعم الخدمات العامة.</li> </ul>
- إصلاحات إدارة الموازنة العامة	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الذي سيساعد على تحسين آليات إعداد الموازنة وضبط الإنفاق.</li> <li>✓ تطبيق موازنة البرامج والأداء.</li> </ul>
- إصلاحات إدارة الدين العام	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تعزيز قدرات إدارة الدين العام.</li> <li>✓ إصدار منشور مالي بشأن أدوات ووسائل تمويل الدين العام.</li> </ul>

المصدر: وزارة المالية، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في البحرين، تأثرت أوضاع المالية العامة بانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وتراجع مستويات الإنتاج النفطي، كما تأثرت من جانب آخر الإيرادات الضريبية بالإعفاءات التي تم إقرارها على بعض الرسوم الحكومية كرسوم البلدية للأفراد والشركات بهدف التخفيف من حجم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19، في الوقت الذي شهدت فيه النفقات العامة ضغوطات نتيجة الالتزام بالتدابير المتبناة للتخفيف من حجم الجائحة ومن بينها الالتزام بدفع رواتب الموظفين البحرينيين.

استناداً إلى ما سبق، تشير البيانات الأولية للموازنة إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 27 في المائة خلال العام الماضي لتسجل 2.139 مليار دينار، فيما بلغت النفقات العامة 3.763 مليار دينار بحريني. بالتالي بلغ عجز الموازنة العامة المسجل خلال عام 2020 وفق التقديرات الأولية 817 مليون دينار بما يمثل قرابة 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق العجز المتوقع في مشروع الميزانية بما أدى إلى ارتفاع في مستويات الدين العام لتسجل 15 مليار دينار في عام 2020 (122 في المائة من الناتج المحلي

مستوى النفقات العامة في بعض دول المجموعة ومحدودية القدرة على تبني إصلاحات فاعلة على صعيد زيادة وتنويع مستويات الإيرادات العامة وهو ما يُعزى في جانب منه إلى التطورات الداخلية التي تشهدها دول المجموعة.

### التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، تواجه أوضاع الموازنة العامة للدولة بعدد من التحديات خلال أفق التوقع في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز التي تعد مورداً أساسياً للخزانة العامة حيث تمثل قرابة 43 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استئثار بندي الأجور والإعانات بنحو نصف الموازنة.

تضمن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي مُتنوّع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها)، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي (عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي)، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال (من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة)، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة (عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات)، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت الإصلاح كذلك سياسات للتحوّل من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة.

تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10 في المائة لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري، فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43 في المائة. بذلك من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 2700 مليار دينار (نحو 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 مقابل عجز بلغ

مستوى 116 في المائة. من المتوقع مواصلة البحرين لتنفيذ إصلاحات الاستدامة المالية في أعقاب انتهاء العمل ببرنامج التوازن المالي في عام 2021 في إطار نهج يستهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة.

### جدول رقم (6)

#### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: البحرين

إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تمت الموافقة على خطة شاملة لتنمية الإيرادات العامة للدولة على المدى المتوسط من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصاد والتوازن المالي.
إصلاحات الإنفاق العام	✓ يتم حالياً وضع أولويات تطبيق تلك المبادرات، ويقدر التأثير المالي لهذه الخطة بنحو 310 مليون دينار.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ الالتزام بتنفيذ مبادرات ترشيد النفقات ببرنامج التوازن المالي بالإضافة إلى رفع كفاءة المصروفات والاستمرار في ترشيد النفقات الإدارية والتشغيلية.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ الالتزام بتطبيق مبادرات برنامج التوازن المالي الهادفة لتعزيز كفاءة الانفاق العام وتسهيل الإجراءات الحكومية، وذلك عن طريق حوكمة الأنظمة المالية المركزية والتشريعية بشكل مستمر خلال مرحلة تنفيذ الميزانية.
إصلاحات إدارة الدين العام	✓ السعي نحو تخفيض فوائد الدين العام خلال العامين المقبلين بشكل عام وبالتالي التأثير المباشر على انخفاض مستوى العجز الحكومي من خلال مواصلة التركيز على الاقتراض بأقل تكلفة ممكنة سواء من السوق المحلي أو العالمي.
	✓ الاستفادة من المبالغ المستلمة ضمن برنامج التوازن المالي لخفض الاحتياجات النقدية وبالتالي خفض معدلات الاقتراض وذلك لسد المتبقي من العجز الحكومي.
	✓ تطوير تحليل المخاطر الخاصة بالدين العام وذلك للوصول إلى نتائج وتوقعات أكثر دقة ومن ثم إلى إدارة أفضل لشؤون الدين العام.

مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

### الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

سجلت الدول العربية النفطية الأخرى، عجز في موازنتها بنسبة تقارب 16 في المائة في عام 2020 مقابل عجز بقيمة تقارب 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. يعكس الارتفاع الكبير في مستويات العجز في الموازنة المُجمعة لدول المجموعة الانخفاض الكبير لكل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الانفاق العام ارتفاعاً كبيراً لمواجهة متطلبات مكافحة انتشار الفيروس والانفاق على بنود الأجور والحماية الاجتماعية التي تشكل نسبة لا يستهان بها من موازانات هذه الدول.

من المتوقع بقاء مستويات العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي عند مستويات مرتفعة تتأهز 15 في المائة خلال عام 2021 في ظل الارتفاع الكبير المسجل في

سابقة. إضافة إلى زيادة في النفقات الاستثمارية بنسبة 8 في المائة.

سوف يساهم الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، والارتفاع المتوقع للعائدات الجمركية بعد رقمنة نظم الجمركية في تعزيز مستوى الإيرادات، فيما ستساعد الإصلاحات المالية التي يتم تبنيها في إطار برنامج الإصلاح المُتبنى مع صندوق النقد الدولي على ترشيد الانفاق العام خاصة فيما يتعلق بفاتورة الأجور والتي شكلت نحو ما يزيد عن ثلث الانفاق العام في عام 2020.

بناءً على ما سبق، من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة للعام الجاري إلى نحو 58.7 تريليون دينار تشكل 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 14.5 في المائة في العام السابق.

تمثل إصلاحات إدارة الدين العام من أبرز الأولويات في المرحلة الحالية بما يستلزم تطوير أسواق الدين المحلية، إضافة إلى ضرورة اللجوء إلى الأسواق الدولية للبحث عن مصادر أخرى لتمويل الدين العام لاسيما في ضوء ارتفاع مستويات العجز المُسجل في الموازنة العامة مقارنة بالحد الأقصى المسموح بتمويله من مصادر محلية من قبل مجلس النواب البالغ 27 تريليون دينار بما يستلزم إصلاحات وسياسات على صعيد إيجاد مصادر أخرى لتمويل الدين العام.

في ليبيا<sup>(7)</sup>، شهدت الأوضاع المالية ضغوطات حادة في عام 2020 نتيجة التطورات الداخلية التي أثرت على الإنتاج من النفط الخام بما أثر على مستويات الإيرادات النفطية التي تسهم بنحو 98 في المائة من الإيرادات الكلية، فيما تأثرت الإيرادات غير النفطية بالانكماش الحاد للنشاط الاقتصادي في ظل تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55 في المائة العام الماضي.

تسعى الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات لزيادة الإيرادات العامة من خلال الاستعادة التدريجية لمستويات الإنتاج النفطي والعمل على دعم المؤسسة الوطنية للنفط من أجل بلوغ إنتاج يُقدر بنحو 1.2 مليون برميل عام 2021، 1.4 مليون برميل عام 2022، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتوقفة منذ عام 2011. كما ستعمل الدولة على زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية و الرفع من القدرات الاقتصادية للمواطنين. إضافة إلى مساعي

2380 مليار دينار (13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للعجز المسجل عام 2020.

#### جدول رقم (7)

#### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الجزائر

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصة الضريبية.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات). ✓ تأطير عملية الاستيراد بجملة من القوانين. ✓ الانتقال بطريقة سلسة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة. ✓ خفض الانفاق على استيراد المواد الكيماوية لمواجهة المصاريف الحكومية. ✓ وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف. ✓ الإسراع في وتيرة رقمنة قطاع -التجارة والجمارك - لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.
- إصلاحات إدارة الدين العام	✓ ايجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة). ✓ تطوير وتنشيط سوق السندات.

بنك الجزائر، الجزائر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في العراق، تأثرت أوضاع المالية العامة بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 خاصة فيما يتعلق بجانب الإيرادات العامة التي تشير التقديرات إلى تراجعها إلى نحو 60 تريليون دينار مقابل 108 تريليون دينار لعام 2019 بما يُعزى إلى الالتزام باتفاق "أوبك+" الذي تم في إطاره خفض كميات الإنتاج من النفط بنسبة تقارب 13 في المائة العام الماضي، وإلى أثر انخفاض الأسعار العالمية بنسبة 35 في المائة.

تضمنت موازنة العراق للعام الجاري زيادةً كبيرةً في مستويات النفقات العامة لتصل إلى نحو 150.5 تريليون دينار مقابل 90 تريليون دينار لمستوى النفقات العامة المسجلة في عام 2020.

في هذا الإطار، أشارت وزارة المالية إلى أن الزيادة الكبيرة في اعتمادات موازنة العام الجاري بنحو 62.5 تريليون دينار، -عدا القروض الأجنبية والمحلية مقارنة بما تم تمويله في عام 2020- تعكس الأولويات الضرورية للمرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وبما يساعد في تحقيق الاهداف التنموية والاقتصادية. تتركز الزيادة في مجال الإنفاق على الرواتب والمخصصات ومساهمة التقاعد، إذ بلغت نسبتها 20.5 في المائة من إجمالي الزيادة. كما خصص جانب من هذه الزيادة لتلبية تكاليف العلاوات وسد الشواغر وتعيين الأطباء وذوي المهن الصحية لسنتين

<sup>7</sup> بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار 1182 خلال عام 2018.

زيادة الموارد الموجهة إلى الانفاق الاستثماري والافاق الاجتماعي لاسيما ذلك الذي يستهدف تطوير قطاعي التعليم والصحة.

في ضوء ما سبق، وفي ظل الحاجة إلى زيادة الانفاق العام على القطاع الصحي وعلى تدابير التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة المُجمعة لدول المجموعة من 6.6 في المائة في عام 2019 إلى 9.5 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع معاودة العجز اتجاهه النزولي خلال عام 2021 لينخفض إلى مستوى 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

### التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر، تستهدف السياسة المالية في المدى المتوسط خفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 76 في المائة بحلول يونيو من عام 2021 وهو ما يتطلب مواصلة تحقيق فائضاً أولاً في الموازنة بنسبة 2 في المائة من الناتج سنوياً من خلال زيادة الموارد الضريبية عبر توسيع القاعدة الضريبية وغير الضريبية، ورفع كفاءة الانفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الانفاق لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية تتسم بالكفاءة والعدالة.

تستهدف موازنة العام المالي 2021-2022 الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، ومساندة النشاط الاقتصادي، وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، وذلك من خلال خفض العجز الكلي إلى نحو 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي قدره 1.5 في المائة من الناتج المحلي لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي بنهاية هذا العام المالي بما يعد كذلك مطلباً أساسياً للحفاظ على تقييم المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني الجيد والايجابي لمصر.

تتضمن موازنة العام المالي 2021-2022 الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالجائحة بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية، والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسين الخدمات وجودة المرافق. إضافة إلى دعم مبادرات محددة واتخاذ اجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية، وبالأخص قطاعي

لإصلاح نظم الدعم السلمي وخاصة دعم الطاقة وتوجيه الدعم إلى المستحقين وترشيد الإنفاق.

### جدول (8)

#### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: ليبيا

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ رفع مساهمة الإيرادات السيادية في تمويل الميزانية العامة.
	✓ العمل على رفع الانتاجية في قطاع النفط.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ التقيد بالحدود الدنيا للإنفاق العام ورفع كفاءته وإعادة النظر في سياسات الدعم.
	✓ من المتوقع ان تتخذ الحكومة إصلاحات في الدعم لا سيما دعم الطاقة لما له من اثار سلبية على الميزانية العامة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الليبي بصفة عامة.
- إصلاحات الدين العام	✓ ستعمل الدولة على الحد من استخدام الدين العام لتمويل الميزانية العامة.
	✓ الاعتماد على الإيرادات الذاتية خلال عامي 2021 و2022.
	✓ العمل على سداد جزء من الدين العام.

مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في اليمن، تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الأساسي في توليد الإيرادات العامة، كما تراجعت الإيرادات غير النفطية على ضوء التأثير الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية.

من المتوقع استمرار عجز الموازنة إلى الناتج عند مستويات مرتفعة تدور حول 7 في المائة خلال أفق التوقع. سوف يتم تمويل العجز بشكل رئيس من خلال المساعدات الخارجية، خاصة من الإصدار النقدي ومن خلال المساعدات الإقليمية، إضافة إلى الاتجاه إلى إصدار أدوات الدين المحلي والاقتراض الخارجي.

### 2. الدول العربية المستوردة للنفط

تواصل الدول العربية المستوردة للنفط تقدمها على صعيد الإصلاح الضريبي وتبني سياسات تعمل على تحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي إضافة إلى إدخال نظام الفوترة الالكترونية أو التحصيل الإلكتروني للضرائب. أما في جانب الإنفاق العام، تعمل الدول العربية على تنفيذ سياسات إصلاحية تستهدف ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الانفاق إضافة إلى إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية. كما تعكف هذه الدول على مراجعة سياسات الدعم المتبناة من طرفها بهدف إصلاح نظم الدعم السلمي والتوجه عوضاً عنها إلى إصلاح وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية والاستهداف النقدي للفئات المستحقة. كما تسعى الإصلاحات إلى



تضمنت الموازنة تدابير لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية ومراجعة الإعفاءات الجمركية والضريبية ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي.

على صعيد الإنفاق، تضمنت الموازنة سياسات لتحديد وترتيب أولويات الإنفاق العام وتطبيق هيكل الأجور الموحد وتطوير وتفعيل آليات الضمان والحماية الاجتماعية والاهتمام بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، والعمل على تضمين أهداف التنمية المستدامة في الموازنة العامة.

كما تم التوجه إلى تبني سياسات لتمويل عجز الموازنة العامة من موارد غير تضخمية وخفض العجز الجاري والكلي والدين العام إلى المستويات الآمنة وضبط الاستدانة من الجهاز المصرفي لإتاحة موارد لدعم النمو الاقتصادي، والحد من إصدار خطابات الضمانات الجديدة وحصرها في المشروعات التنموية.

تضمنت موازنة العام الجاري إيرادات بواقع 999 مليار جنيه (16.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومصروفات بواقع 1099 مليار جنيه (18.9 في المائة من الناتج)، تشكل من بينها المصروفات الجارية نحو 81 في المائة، والرأسمالية نحو 209,7 مليار جنيه بما يشكل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. عليه، من المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الأردن<sup>(11)</sup>، تشير التقديرات إلى انخفاض في الإيرادات العامة قبل المنح بنسبة 7.1 في المائة في عام 2020، وهو ما يُعزى إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية. في حين سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً على الرغم من الانكماش الاقتصادي وهو ما يعود إلى نجاح الإصلاح الضريبي في رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي، علاوة على التوسع في القاعدة الضريبية<sup>(12)</sup>.

في الوقت الذي سجلت فيه النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 6.2 في المائة في ظل الحاجة إلى تعزيز مستويات الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية. بالتالي تشير التقديرات إلى تحقيق الموازنة العامة عجزاً بعد المنح

يرتكز إطار الميزانية متوسط المدى للفترة (2020-2022) على ما يلي<sup>(10)</sup>:

- تحقيق زيادة في مستوى الإيرادات المحلية بنسبة 8.9 في المائة من خلال نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 9.8 في المائة.
- زيادة نسبة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل الميزانية إلى نحو 79 في المائة في عام 2022 مقابل 76.5 في المائة عام 2019.
- خفض نسبة عجز الموازنة إلى 2 في المائة عام 2022 مقارنة مع 3.5 في المائة عام 2019.
- تحقيق عجز أولي إيجابي بداية من عام 2020.

في السودان، واجه الاقتصاد السوداني تحديات كبيرة في عام 2020 انعكست على أوضاع المالية من أهمها ركود النشاط الاقتصادي والارتفاع غير المسبوق لمعدل التضخم والانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. زاد من أثر هذه التحديات على أوضاع المالية العامة التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19.

في هذه الأثناء، تراجعت الإيرادات الكلية لتسجل نحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بإيرادات قُدرت بنحو 27.3 في المائة من الناتج في مشروع الموازنة نتيجة تداعيات وباء كوفيد-19 وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات إنتاجه وبالتالي انخفاض عائدات رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان، إلى جانب ضعف الأداء الاقتصادي للهيئات والشركات الحكومية.

في المقابل، مثلت النفقات العامة نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.8 في المائة للمستوى المُقدر في الموازنة العامة وتوجه جانب مهم منها لتمويل الهيكل الجديد للرواتب ودعم السلع الأساسية والصراف على بنود الدعم الاجتماعي وحزمة تحفيز لمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 (14.6 مليار جنيه).

في ضوء ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق الموازنة العامة للدولة لعجز بنسبة 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الماضي.

يأتي إعداد موازنة العام الجاري في سياق يستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتغلب على الاختلالات الهيكلية وإدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والتغلب على الفجوات التمويلية. بناء عليه،

12 د. محمد محمود العسوس، (2021). "خطاب مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية لعام 2021"، وزارة المالية، الأردن.

10 وزارة المالية، تونس، (2019). "تقرير حول موازنة الدولة لعام 2020"، أكتوبر.

11 البنك المركزي الأردني، الأردن (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

✓ التأكيد على نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز المفهوم لدى جميع الوزارات والوحدات الحكومية للتمكن من تحقيق النتائج المستهدفة لدى كافة الجهات المعنية.

- إصلاحات إدارة الدين العام  
✓ تم إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 بما ينسجم مع برنامج الإصلاح بتخفيض عجز الموازنة العامة ووضع طريق واضح لخفض الدين العام وخدمته، حيث من المتوقع أن تصل نسبة الدين باستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج إلى 79.8 في المائة.  
✓ مراجعة استراتيجية الدين وتحديثها بشكل دوري وفقاً للمستجدات الاقتصادية والمالية، حيث يتم متابعة أهداف الاستراتيجية من حيث تمديد أجل استحقاق الدين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض كلف الاقتراض.

البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في لبنان<sup>13</sup>، يمر الاقتصاد بمرحلة دقيقة مع توالي عدد من الأزمات خلال فترة زمنية قصيرة. فقد تضاعف تأثير الأزمة النقدية والمصرفية التي بدأت نهاية عام 2019 مع بروز جائحة فيروس كورونا والإغلاق العام الذي فرض لمواجهة، وصولاً إلى تداعيات انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، والنتائج الاقتصادية والمالية لكافة هذه الأحداث. كلها عوامل تجعل من الصعب جداً تكوين صورة واضحة عن توجهات السياسة المالية في المرحلة القادمة خاصة في ظل محدودية القدرة على تبني خطط للحد من التبعات الناتجة عن هذه الأزمات والحاجة إلى تبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية للحد من تأثير هذه الأزمات وإيجاد الحلول اللازمة لها.

انعكست هذه الأزمات على أوضاع المالية العامة خلال عام 2020 حيث تراجعت الإيرادات العامة بنسبة تقارب 20 في المائة وفق التقديرات الأولية بما يعزى إلى الانخفاض الكبير المسجل للإيرادات الضريبية مع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة تقدر بنحو 22 في المائة. كما تراجعت كذلك النفقات نتيجة عدم توفر الموارد المالية الكافية وتركز الانخفاض في النفقات الرأسمالية التي سجلت تراجعاً بنسبة 52 في المائة في ضوء جمود هيكل الانفاق العام مع استحوذ بند الأجور على نحو 54.5 في المائة من إجمالي النفقات العامة. في المحصلة بلغ عجز الموازنة العام الماضي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.2 في المائة.

خلال أفق التوقع من المتوقع تبني سياسات مالية انكماشية لاستيعاب الضغوطات على أوضاع المالية العامة الناتجة عن تراكم وتزايد مدفوعات خدمة الديون، وقاتورة الأجور والرواتب، ودعم الكهرباء، والوفاء بالتزامات الدولة في إطار نظم الحماية الاجتماعية. كما يتوقع خلال هذه الفترة انخفاض

يقدر بحوالي 2163.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في ضوء الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتغلب على التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا التي من المتوقع أن يتغلب عليها الاقتصاد الأردني بنهاية عام 2021، جاءت ميزانية عام 2021 معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال الحرص على تعزيز الانفاق الرأسمالي وزيادة العلاوات المخصصة للجهازين المدني والعسكري ودعم الانفاق الصحي ونفقات الرعاية الاجتماعية، ولكن بدون الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة بهدف الحفاظ على الاستدامة المالية.

بناءً عليه، تضمنت الموازنة زيادة متوقعة في مستوى الإيرادات الكلية المقدرة عند مستوى 7.87 مليار دينار، بارتفاع نسبته 11 في المائة، في حين قدرت النفقات عند مستوى 9.93 مليار دينار بزيادة بلغت نسبتها حوالي 6.1 في المائة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى ما نسبته 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 و6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

#### جدول (10)

##### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الأردن

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ عدم فرض أية ضرائب جديدة خلال عام 2021. ✓ اتخاذ كافة الإجراءات لمحاربة التهرب الضريبي والجمركي، حيث تم إجراء عدد من التسويات الضريبية مع المكلفين، وتعزيز إجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي، من خلال اعتماد خطة لمكافحة التهرب الضريبي.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ دعم القطاع الصحي ورصد المخصصات المالية اللازمة لديومته هذا القطاع. ✓ تعزيز وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل. ✓ زيادة الانفاق الرأسمالي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وبما يعكس إيجاباً على معدلات التشغيل. ✓ تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في تغطية الانفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي. ✓ عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية. ✓ ضبط وترشيد الانفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى ذلك. ✓ زيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة (25 في المائة). ✓ رصد المخصصات الكافية لتسريع تنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار. ✓ تمويل النفقات الصحية لمواجهة جائحة كورونا بسقف (165) مليون دينار.
- إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تم بناء موازنة عام 2021 بما ينسجم مع توجهات الحكومة الهادفة لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار من جانب، وتحسين واقع النظام الصحي وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.

<sup>13</sup> مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام خلال أفق التوقع من خلال:

- تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
- الاستمرار في إتباع نظام الضريبة التصاعدية.
- تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة مستوى الإعانات الاجتماعية.
- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية والانفاق على مشاريع التعليم والصحة.

في **موريتانيا**، من المتوقع على ضوء ارتفاع مستويات الاعتماد على إيرادات متحصلات القطاع الاستخراجي ممثلة في الإيرادات المتدفقة إلى الخزنة العامة نتيجة تصدير الحديد التي يساهم بنحو ثلث الإيرادات العامة، والتوقعات باستمرار أسعاره عند مستويات منخفضة خلال عام 2021، والتوقعات بتحسين مستويات الطلب العالمي عليه لاسيما من الصين، زيادة مستويات الإيرادات العامة خلال أفق التوقع. في الوقت الذي ستستمر فيه حاجة الحكومة إلى زيادة مستويات الإنفاق العام للتغلب على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وحفز مستويات الانفاق العام لاسيما الاستثماري بهدف التخفيض من معدلات البطالة.

في **الصومال**، تعتمد الموازنة في الصومال على إيرادات الموانئ التي تخدم حركة التجارة الإقليمية وكذلك على المساعدات الدولية. صادق البرلمان مؤخراً على موازنة عام 2021 التي تعد الأضخم في تاريخ البلاد باعتمادات بلغت 672 مليون دولار مقارنة مع 640 مليون دولار لموازنة عام 2020. تركز اعتمادات الموازنة على تمويل موازنات المؤسسات الإدارية الحكومية (322 مليون دولار)، و على تقديم الخدمات الأساسية (109 مليون دولار).

تتمثل أولويات الإنفاق الرأسمالي على مشروعات الطرق والخدمة الصحية ودعم القطاعات الإنتاجية لاسيما الثروة الحيوانية وميناء بربرة الذي من المتوقع أن يجذب أيضاً المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة ل**جيبوتي**، شهدت الموازنة العامة للدولة عجز بحدود 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال

مستويات الإيرادات بفعل الانكماش الاقتصادي والتحديات التي تواجه دفع النمو الاقتصادي، والحاجة إلى تبني إصلاحات مهمة على صعيد تحسين مستويات التحصيل والامتثال الضريبي مع تحسن الأوضاع الداخلية وتمكن الحكومة من تبني الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لترشيد الانفاق واحتواء الزيادة في بندي الأجور ومدفوعات الفائدة وإعادة هيكلة بعض الديون والبدء بتنفيذ الإصلاحات الضريبية.

تم وضع موازنة العام المالي 2021 بافتراض استعادة مسارات النمو الاقتصادي اعتباراً من عام 2022، وتحرير سعر صرف الليرة على المدى المتوسط وافتراض البدء بتطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي لتجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية. تجدر الإشارة إلى أن خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي تتضمن عدد من التدابير لترشيد الانفاق العام من خلال احتواء فاتورة الأجور والرواتب بحدود 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وخفض تكاليف نظام التقاعد من 4.4 في المائة من الناتج إلى 2.2 في المائة. إضافة إلى البدء بتطبيق خطة إصلاح شركة الكهرباء التي تم وضعها في عام 2019 بهدف التخفيف من مستويات المبالغ المحولة لتغطية العجز المالي لشركة كهرباء لبنان من خلال رفع مستويات تعرفه الاستهلاك بالتوازي مع زيادة مستويات الإنتاج. على جانب الإيرادات تتضمن الخطة تدابير للإصلاح الضريبي بهدف توسيع القاعدة الضريبية والامتثال الضريبي. إلى جانب زيادة معدل ضريبة الشركات من 17 في المائة إلى 20 في المائة، وزيادة الضرائب الرأسمالية من 10 إلى 15 في المائة، وضريبة القيمة المضافة على السلع الفاخرة إلى 15 في المائة<sup>14</sup>.

في **فلسطين** تعتمد الإيرادات الحكومية المحلية بشكل رئيس على إيرادات المقاصة التي يقوم الجانب الإسرائيلي بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك بموجب "اتفاقية باريس الاقتصادية"، ومن ثم تقوم إسرائيل بتحويل هذه الاموال إلى خزينة الحكومة الفلسطينية مقابل عمولة تحصيل بنسبة 3 في المائة؛ ففي حالة عدم الالتزام بتحويلها بشكل منتظم للحكومة، فإن ذلك يحد من قدرتها على الانفاق والتوسع في مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن هذا الجزء من الإيرادات يشكل ما يتراوح بين 50 إلى 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

ستواصل الحكومة رغم البيئة العالمية والإقليمية الصعبة والتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا سياساتها الرامية التركيز أيضاً على دور المالية العامة

<sup>14</sup> وزارة المالية، " تعميم إلى الإدارات العامة حول إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2021"، وزارة المالية، لبنان.

وسيكون استمرار الدعم من المؤسسات المتعددة الأطراف أمراً حاسماً في مساعدة البلاد على تمويل عجزها المالي في 2021-2022، على خلفية الأثر الاقتصادي للجائحة.

في **القمر**، شهدت الإيرادات العامة صدمتين متواليتين في عامي 2019 و2020 نتيجة إعصار كينيث وجائحة فيروس كورونا ما اضطر الحكومة إلى زيادة مستويات الانفاق العام للتخفيف من حدة الخسائر الاقتصادية على الفئات الاقتصادية المختلفة وخاصة ما يتعلق بزيادة مستويات الانفاق على الصحة والمساعدات الاجتماعية. من المتوقع تراجع الضغوط على أوضاع المالية خلال أفق التوقع ومن ثم انخفاض مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة ليبقى عند مستويات تتراوح ما بين 1.5 إلى 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 3 في المائة في عام 2020.

عام 2020 نتيجة للانخفاض الكبير للإيرادات الحكومية وزيادة مستويات الانفاق العام لمكافحة انتشار المرض وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية. من المرتقب تحسن الأوضاع المالية خلال أفق التوقع خاصة في ضوء تحسن مستويات التجارة الدولية وهو ما سيدعم إيرادات الرسوم الجمركية وأرباح إعادة التصدير والشحن وإيرادات الخدمات اللوجستية، إلا أن الإعفاءات الضريبية واسعة النطاق الممنوحة لمشروعات الاستثمار الأجنبي ستحد من الزيادة في مستوى الإيرادات.

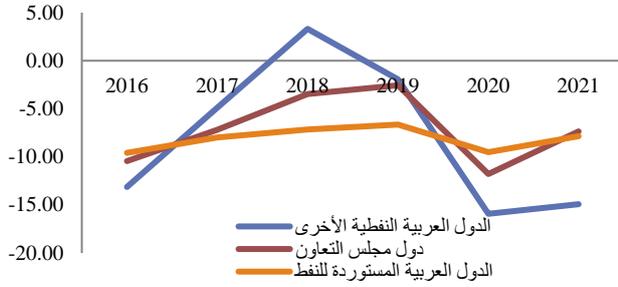
من جانب النفقات من المتوقع أن تستمر عند مستويات مرتفعة في ظل الحاجة لمواصلة الانفاق الاجتماعي لاسيما على تعزيز الإنفاق الصحي وتوفير اللقاحات، علاوة على ارتفاع مستويات خدمة الدين. بناء على ما سبق، من المتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليدور حول مستوى 3.5 في المائة خلال أفق التوقع.

### شكل رقم (5): تقديرات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2021 الأوضاع المالية

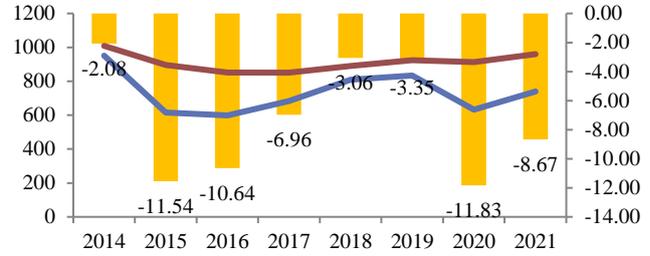
فيما يتوقع انخفاض مستويات العجز المالي ليصل إلى 8.7 في المائة كنسبة من الناتج نتيجة إصلاحات المالية العامة في مجموعات الدول العربية المختلفة

فرض انتشار وباء كوفيد-19 ضغوطات غير مسبقة على أوضاع المالية وأدى إلى اتساع عجز الموازنة المُجمعة إلى 11.8 في المائة من الناتج

رصيد الموازنات العامة للناتج (في المائة)



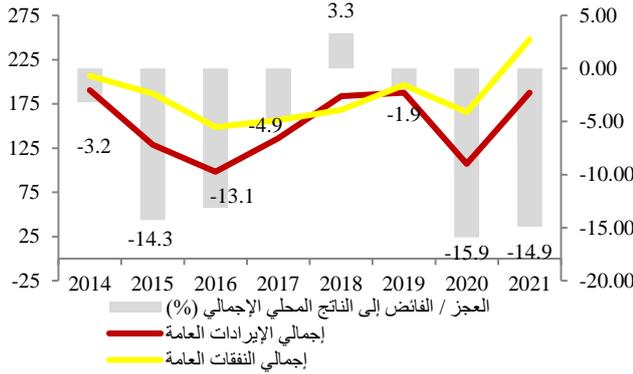
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.



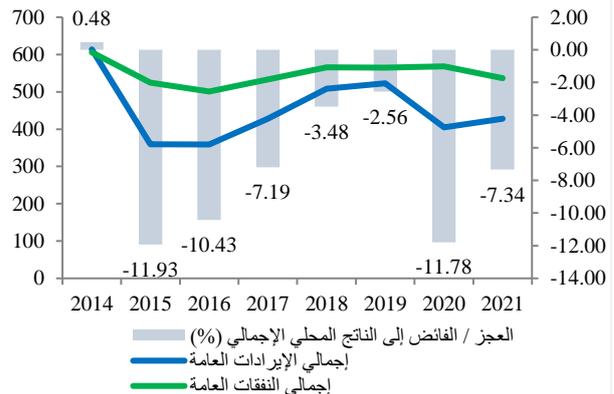
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

في حين من المتوقع استقرار عجوزات الموازنات في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط عند مستوى مرتفع في عام 2021

من المتوقع تراجع عجز الموازنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021 إلى 7.3 في المائة في إطار برامج الانضباط المالي



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

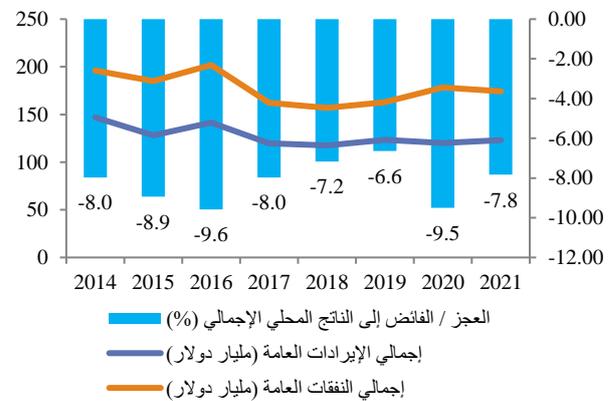
من المتوقع تحسن مستويات الإيرادات النفطية والضريبية ومواصلة ترشيد الانفاق العام في عام 2021 بما يساهم في احتواء نسبي للعجوزات المالية

فيما يتوقع انخفاض عجز موازنات الدول العربية المستوردة للنفط عام 2021 مع تحسن الإيرادات الضريبية وإجراءات ضبط النفقات

التغير المتوقع في الإيرادات والنفقات العامة 2020-2021 (في المائة)



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

## رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2021-2014)

رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)								
*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-5.11	-11.67	-4.44	-5.87	-9.22	-12.86	-14.81	-2.11	السعودية
-3.24	-6.31	5.48	3.68	-1.79	-3.08	-8.20	-5.45	الإمارات
-6.16	0.09	0.98	2.26	-4.83	-9.03	-0.95	17.89	قطر
-34.51	-44.96	-20.26	-18.83	-15.02	-17.91	-17.33	2.20	الكويت
-8.92	-17.53	-9.50	-8.64	-14.00	-21.05	-25.79	-1.16	عمان
-9.26	-12.48	-4.72	-6.32	-9.97	-14.31	-12.89	-3.62	البحرين
<b>-7.34</b>	<b>-11.78</b>	<b>-2.56</b>	<b>-3.48</b>	<b>-7.19</b>	<b>-10.43</b>	<b>-11.93</b>	<b>0.48</b>	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
-13.47	-13.03	-5.63	-5.67	-6.65	-13.05	-13.36	-6.53	الجزائر
-25.31	-14.50	-1.52	9.63	0.84	-6.12	-4.95	7.98	العراق
-7.30	-10.10	-11.40	-2.59	-6.72	-6.73	-9.40	-8.00	اليمن
41.00	-48.07	20.95	17.14	-24.49	-82.22	-131.61	-72.78	ليبيا
-14.93	-15.92	-1.93	3.31	-4.90	-13.14	-14.28	-3.17	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
-8.96	-12.65	-2.42	-1.99	-6.68	-11.03	-12.46	-0.39	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
6.59	-10.72	-8.64	-9.65	-12.19	-13.76	-13.35	-12.59	مصر
-7.29	-8.07	-4.30	-4.07	-4.04	-4.82	-4.91	-3.44	المغرب
-0.96	-4.11	0.62	-3.36	-4.65	-1.70	-1.24	-0.90	السودان
-6.61	-12.36	-3.51	-4.84	-6.21	-5.95	-2.13	-4.59	تونس
-5.50	-5.16	-11.11	-11.36	-7.07	-9.66	-8.79	-6.38	لبنان
-6.76	-7.77	-3.35	-2.40	-2.54	-3.31	-3.38	-2.23	الأردن
-4.07	-7.60	-4.50	-2.40	-3.20	-2.10	-4.50	-2.50	فلسطين
-0.50	-0.85	0.22	0.12	2.36	-0.04	-2.70	-2.76	موريتانيا
-7.84	-9.50	-6.64	-7.17	-7.97	-9.58	-8.94	-7.97	الدول العربية المستوردة للنفط
-8.67	-11.83	-3.35	-3.06	-6.96	-10.64	-11.54	-2.08	إجمالي الدول العربية (1)

\* تقديرات.

(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.

المصدر: تقديرات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.



**صندوق النقد العربي**  
**ARAB MONETARY FUND**

الدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من باب: 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: [ecommis@amf.org.ae](mailto:ecommis@amf.org.ae)

Website: <http://www.amf.org.ae>